المرأة اليمنية في عهد دولة الوحدة

إن الحديث عن المرأة اليمنية ليس بالحديث السهل الذي يمكن أن يتناوله أي شخص سواءً كان باحثاً أو كاتباً أو مؤلفاً دون الرجوع إلى بعض المراجع لمعرفة واقعها والمقارنة ، لذلك يجب توضيح بعض أحوال المرأة اليمنية في قديم الزمان وكيف استطاعت أن تحكم آنذاك وكيف مرَّت بعصور الاستبداد وكيف وصلت إلى ما هي عليه الآن في ظل دولة الوحدة .

خالد محمد عبده المداح

وهنا لعلي أكون منصفاً في الطرح إن قلت بأن المرأة اليمنية قبل عهد الوحدة اليمنية كان ليس لوجودها معنىً في الحياة السياسية وقد كان لذلك أسبابه ومسبباته ، فربما كان من أهم الأسباب الجهل وعدم تقبل الرجل لأن تكون المرأة صاحبة القرار على مستوى المنزل فضلاً عن إدارة شأن أي شيء آخر .

إن المرأة اليمنية قَد استطاعت في ما مضى من التاريخ حكم دولة عظيمة ولعل لنا مثلاً في حكم الملكة بلقيس لدولة سبأ والتي ذكرها الله عز وجل في القرآن الكريم حيث قال تعالى " وجئتك من سبأ بنبأ يقين إني وجدت امرأةً تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم " صدق الله العظيم ، وقد جاءت بعد ذلك النساء العظيمات ممن استطعن إدارة شئون بعض الدول اليمنية كالملكة أروى بنت أحمد الصليحي وبعد تلك الفترة مرت المرأة اليمنية بأتعس مراحل التاريخ التي كان خلالها يُمارسُ ضدها كل أنواع الاضطهاد والظلم ولم يكن لها أي رأي في أي شأن بل كانت صفراً في اليسَار .

إن الوحدة اليمنية قد حققت للمرأة اليمنية كل طموحاتها على كافة المستويات والأصعدة فقد تم إعطاMها حق الانتخاب "ناخبةً ومرشحة" وقد كفل لها الدستور والقانون كل الحقوق والحريات مساواةً بأخيها الرجل سواءً في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وعلى مستوى سوق العمل وممارسة كل الأنشطة والفعاليات والتي لا يستطيعُ إنكار ذلك أي أحد وقد تمكنت من ممارسة حياتها الطبيعية فأصبحت تتمتع بحقها في التعليم جنباً إلى جنب مع الرجل وأصبحت مهندسةً وطَبيبةً وصحفيةً ومزارعةً ووزيرةً وعضوةً في مجلس النواب ومجلس الشورى والمجالس المحلية وقد نافست أيضاً في انتخابات رئاسة الجمهورية وهاهي اليوم تصلُ إلى أعلى الهيئات في البلاد (هيئةَ مكافحة الفساد) .

إننا لو أردنا أن نتكلم بلغة الأرقام فإننا سنتكلم عن أعداد خيالية ، إنما عند وجود الإرادةً والعزيمة الصادقة وفي ظل رئاسة فخامة الرئيس / علي عبد الله صالح منذ العام ١٩٧٨م نجد أنه ليس هناك أي مستحيل بل قد ازدادت كل العطاءات منذ قيام دولة الوحدة التي بارك الله قيامها على يد صانعها ومؤسس الدولة اليمنية الحديثة الرئيس / علي عبد الله صالح حفظه الله فلو نظرنا إلى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام فإنه قد تم تخصيص العديد من المقاعد والتي وصلت إلى الـ(٥٥) للنساء عام ١٩٩٩م وازدادت مؤخراً في عملية إعادة الهيكلة الأخيرة وتم تعيين أكثر من وزيرة في عدة حكومات متعاقبة كوزارة حقوق الإنسان ووزراة الشئون الاجتماعية والعمل وكلتا الوزارتان تُعد من الوزارات المهمة ، وهناك العديد من وكيلات الوزارات وما يفوق العشرين وكلاء مساعدين وما يفوق الخمسين بدرجة مدير عام وما يفوق المائة والخمسين بدرجة مدير إدارة .

كذلك فقد تم تشجيع الفتاة للالتحاق بالتعليم من خلال مجانية التعليم وكذلك إلغاء كافة رسوم التسجيل في التعليم الأساسي بما يضمن لها الالتحاق بالتعليم دون أي مبررات قد تُعيق التحاقها به .

لقد ساهمت المرأة اليمنية في الكثير والكثير وكان لها دورها الفعال في التصدي لكل المؤامرات التي يُحيكها أعداءُ الوحدة والثورة والجمهورية ، فقد ساهمت في رسم صورة مُشرقة ومشرفة لكل عمليات البناء والتنميةً ولم تنجَر وراء كل الدعوات والمكايدات والأحقاد التي يرسمها المتآمرون ضد الوطن ووحدته وأمنه واستقراره وأعلنت وبكل وضوح موقفها من ذلك .

إن المرأة اليمنية ستظل وفيةً للوطن والقائد الذي حقق لها كل طموحاتها وستظل أيضاً درعاً واقياً إلى جنب أخيها الرجل في التصدي لكل المؤامرات التي تهدف إلى تشويه سمعة اليمن والعبث بأمنه واستقراره ووحدته .

التحكيم في الخصومة الإدارية

د. يحيى قاسم سهل

التحكيم في الخصومة الإدارية " دراسة مقارنة" هذا هو عنوان رسالة الماجستير التي تقدم بها الباحث عبدالرقيب علي عبدالله صغير المدرس في كلية الحقوق جامعة الحديدة الى قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة عدن .

أشارت مقدمة الرسالة الى أن المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها تتسم بالخصوصية فمعظمها تتعلق بالعقود الإدارية ومنازعات هذه العقود تثير مسائلاً فنية دقيقة وفي ظل غياب المحاكم الوطنية المتخصصة كل هذه المشكلات والتي يصعب إيجاد الحلول لها في إطار القضاء الموجود " يقصد القضاء الذي لا يعترف بالقاضي الإداري المختص ومع اندفاع التحكيم نحو التعاطي مع المعطيات المتجددة للمنازعات الادارية ليؤمن لهذه المنازعات الحلول العملية وفق عدد من الخصائص من بينها التخصص والعدالة والسرية والسرعة والضمانات وقلة النفقات لذلك نجد أن أطراف النزاع قد وجدوا ضالتهم في محكمين يمكنهم الاتفاق على تسميتهم للفصل فيما يثور بينهم من منازعات.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أن التحكيم لا شك يؤدي الى تخفيف العبء عن القضاء وسرعة الفصل في المنازعات ناهيك عن أن هناك صوراً من المنازعات الادارية التي لا توجد وسيلة لحسمها غير التحكيم وهو ما يعرف " بالتحكيم الاداري الاجباري " الذي يستند إلى قاعدة تشريعية تفرض اللجوء الى التحكيم كأن يحدد المشرع حالات معينة يمنع فيها اللجوء الى القضاء بصفة مطلقة مثل منازعات القطاع العام " التحكيم الحكومي" أو أن يقرر المشرع في حالات معينة عدم جواز اللجوء الى القضاء إلا بعد مراعاة وجوب طرح النزاع على هيئة التحكيم كما هو الحال في ضريبة المبيعات.

إضافة الى ما سبق فأهمية الدراسة تتجلى في كونها مخصصة للمنازعات الادارية التي بقيت كثيراً غائبةً عن الباحثين على عكس التحكيم التجاري والتحكيم الدولي الذي شبع بحثاً ودرساً وتمحيصاً الى جانب أن الدراسة لها السبق في تجميع نصوص التحكيم المتعلقة بالمنازعات الادارية المتناثرة في أكثر من قانون ومشتتة في أكثر من جهة حكومية متعددة في الجمهورية اليمنية .

نطاق الدراسة :

حدد الباحث نطاق دراسته بوصفها دراسة مقارنة الى جانب التشريع اليمني كل من التشريع الفرنسي والتشريع المصري لتكون نطاقاً لبحثه مستعرضاً جملة القوانين النافذة في الدول المذكورة والتي تنظم التحكيم الاداري بأنواعه الاختيارية والاجبارية وما ينجم عنه من دعاوي التعويض ودعاوي التسوية .

منهج الدراسة :

لم يقتصر الباحث على منهج بعينه إلتزاماً منه بالعملية البحثية وطبيعة موضوعه الذي يقوم أساساً على المنهج المقارن لإبراز أوجه الشبه والاختلاف وترقبه الجوانب الايجابية في التنظيم القانوني لموضوع الدراسة والتعرف على مكامن القصور ومواضع النقص الموضوعية والاجرائية في التشريعات قيد المقارنة وخصوصاً في التشريع اليمني بغية تجاوزها والى جانب المنهج المقارن أقتضت الضرورة إتباع المنهج التحليلي جنباً الى جنب المنهج النقدي لإبراز آراء الباحث المدعمة بالحجج المساندة لآرائه ..

خطة الدراسة :

قسم الباحث دراسته الى فصول ثلاثة إضافة الى مدخل تمهيدي والمقدمة والخاتمة .

وتناول المدخل التمهيدي نشأة التحكيم وتطوره وأغراضه مستعرضاً تطوره التاريخي في تسلسل منطقي ومبيناً مزاياه التي أكدت نجاحه كوسيلة لحل المنازعات الادارية .

وفي الفصل الاول تطرق الى ماهية التحكيم الاداري مؤكداً خصائصه وسماته التي تبرز ذاتيته واستقلاله عن غيره من النظم المشابهة.

أما الفصل الثاني تعرض بالتحليل لتطبيقات التحكيم في العقود الادارية في فرنسا ومصر واليمن مبيناً مدى مشروعية اللجوء للتحكيم في العقود الادارية سواء الداخلية أو الدولية وأورد أمثلة لبعض التطبيقات العملية للتحكيم في عقود البوت وعقود البترول .

وخصص الفصل الثالث لتناول التحكيم في بعض المنازعات الادارية مثل منازعات القطاع العام في مصر وقضايا الدولة في اليمن مبيناً طبيعته وكيفية تشكيل هيئاته وإختصاصاتها ثم تناول التحكيم في منازعات الجمارك وضريبة المبيعات .. إلخ .

وبصرف النظر عن النتائج والتوصيات والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة فالامانة العلمية توجب القول إن الباحث في دراسته هذه فتح آفاقاً رحبة للمشرع في الدول قيد المقارنة ومنها المشرع اليمني الذي سعى بحسب الباحث الى مواكبة التطورات التي شهدها التشريع المقارن في موضوع الدراسة وقام بإصدار عدة تشريعات مكملة لقانون التحكيم رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢م منها قانون قضايا الدولة وقانون الاستثمار وقانون المناطق الحرة وهذه القوانين أجازت التحكيم في المنازعات الادارية فضلاً عن انضمام اليمن الى العديد من الاتفاقيات الدولية بشأن التحكيم في المنازعات الادارية الدولية .

ليس هذا فحسب بل خلص الباحث الى ضرورة معالجة النقص والقصور في القوانين من مطالب التنمية ناهيك عن سمات المنازعات الادارية بوصفها تتعلق بمسائل فنية دقيقة يصعب على القاضي التعامل معها في إطار القضاء العادي الذي يسم القضاء اليمني لغياب القضاء الاداري وهذا يعزز من أهمية التحكيم بوصفه الوسيلة المناسبة لحسم أي منازعات إدارية .

بقي أن نشير الى أن أ.دمطهر محمد اسماعيل العزي أستاذ القانون العام بكلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء رأس لجنة المناقشة الى جانب عضوية الاستاذ الدكتور خالد عمر باجنيد أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة عدن المشرف على الدراسة وكذلك عضوية أستاذ القانون العام المشارك د.أحمد صادق الجيزاني .

التدخين العادة القاتلة

سمير الصلوي

التدخين إحدى العادات السلبية المؤثرة على صحة الفرد وهو سبب أول لأمراض عديدة منها أمراض الرئتين وتصلب الشرايين ، والسرطانات بأنواعها فمن الملاحظ أن أعداد المدخنين تتزايد كل يوم وتنتشر هذه العادة بين المراهقين أكثر من إنتشارها بين الكبار فالمراهق يقع فريسة سهلة لتقليد من هم أكبر منه ويشعر بأنه قد تجاوز مرحلة الطفولة .

كما أن لوسائل الاعلام التي تبث إعلانات لشركات السجائر دور كبير في غزو المراهقين والشباب فغياب وسائل التحذير من التدخين وما يسببه من عواقب تكاد تكون شبه معدومة مما يزيد من إنتشار هذه الظاهرة في كل مكان فنجد كثيراً من المشاجرات في المواصلات في داخل المدن أو في الخطوط الطويلة مما يجعل الباب مفتوحاً أمام الكثير من المدخنين لمضايقة غيرهم في وسائل المواصلات أو الاماكن العامة ولو نظرنا من حولنا في الكثير من دول العالم نجد أن قوانين التدخين تطبق في الاماكن العامة والحكومية والمواصلات وغيرها ونجد المواطن أشد إحتراماً لهذه القوانين مما يدل على مستوى الوعي الذي وصلت له هذه المجتمعات فالسلوك الحضاري للفرد يؤثر على من حوله في المجتمع فيجب علينا جميعاً أن نحارب هذه الظاهرة المؤرقة للكثير من الأسر بما تسببه من أمراض مستعصية ومضايقة لمن حولنا من الذين لا يستطيعون شم رائحة السجائر.

فمن الضروري أن نقف صفاً واحداً لمواجهة ظاهرة التدخين وخاصة في الاماكن غير المحددة لهذا الغرض ومع تقديري للكثير من المدخنين الذين لا يستطيعون الاقلاع أو الابتعاد عن السجائر بأن لا يكونوا وسائل دعاية بل يجب عليهم النصح والارشاد لمن حولهم ويجب على المدارس أن تقوم بدورها في التوعية فالمدرسة هي أحد المسؤولين عن بناء الاجيال وتوعيتهم بالمخاطر الناجمة عن التدخين وأخيراً أتمنى أن يكون لوسائل الاعلام دور بارز في التوعية بمخاطر التدخين وآثاره السلبية مستقبلاً .

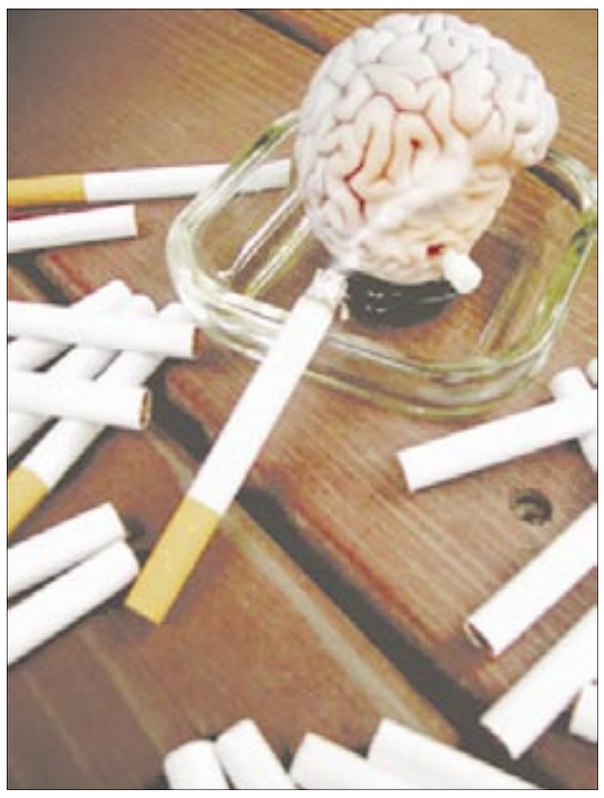

مقتطفات من إدارة البحوث الإدارية والتدريب في محافظه تعز

محافظة تعز لها تجاربها ومواكبه كل ما يفيد المجتمع وخصوصا تجارب المجالس المحلية وأهميتها ،في المجتمع وفي مكتب البحوث الإدارية والتدريب بالمحافظة يوجد حراك لا يستهان به من خلال التدريب وتأهيل المجتمع على التعاطي المثمر لهذه المجالس المحلية فكان للصحيفة ١٤ أكتوبر تجوالها في المحافظة لتقف مع الأخ خطاب يحيى شجاع الدين / مدير عام بحوث الإدارية والتدريب

تعز / نعائم خالد

لا نستثني أحداً كل يدلي بدلوه

الذي بدورة أوضح قائلا بان نحن بدأنا في البحوث التنمية الإدارية والتدريب وواكبنا مع صدور قانون السلطة المحلية سنة ٢٠٠٠م ولائحته التمثيلية وبدأنا معه خطوة بخطوة

خطاب يحيى شجاع الدين

وكانت بدايتنا بسيطة ومتواضعة للغاية واستطاعت الحكومة اليمنية بالشراكة مثلا مع البرنامج الإنمائي مع الأمم المتحدة وأخذت نماذج لتجارب السلطة المحلية في عدة دول على مستوى العالم ونحن هنا نتكلم على مستوى الديمقراطية الناشئة وتحاول التوجه نحو الحكم الرشيد وجاء برنامج دعم اللامركزية على مستوى وزارة الإدارة المحلية وفي البداية أخذت محافظتي تعز وحضرموت وبدأنا بعام ٢٠٠٤م في إعداد منهجية وخطة للموازنة والنفقات العامة من خلال إشراك المجتمع المحلي نحن في مجال التخطيط المحلي لا نستثني أحد كلاً يسهم بدلوه ونحن معنا في قانون السلطة المحلية في جزئيته (أن عضو المجلس المحلي منتخب تلقائياً يعتبره القانون يمثل ناخبيه) ونحن لا نكتفي بهذه العلاقة.

إشراك المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني

عملنا شراكة مجتمعية أوسع وحاولن إشراك المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني سواءً كانت منظمات خيرية أو زراعية وأدخلناه في إعداد الخطط وأيضا أشركنا المواطن البسيط الذي قد لا يكون داخلاً في إطار تنظيم معين وحاولنا أن تكون هناك ونحن في صدد تطوير هذه العلاقة وإظهارها بإطار واضح ومنتظم يظهر هذه العلاقة ونحن نسعى بأن تكون هذه الخطة المحلية سنداً أساسياً يغذي الخطة الخمسية للدولة من خلال التشخيص والحرص على تشخيص كامل من وضع التنموي على المستوى المحلي لنطلع بتحديات تنموية أهداف قابلة للقياس من خلال تقييم خطتنا سنوياً وهل نحن سائرون في اتجاه صحيح أم لا ونحن نبني بناءً تراكمياً لأن التحول الذي نسعى له هو معرفي وثقافي بالدرجة الأولى والشيء المهم هو ذاك تحد كبير لنظام السلطة المحلية وتحولاً تحول ثقافي من قاعة الهرم إلى قمته والإدارة السياسية التي تحققت زيادة إلى السلطة المحلية منفتحتين على أي تعديلات تخدم وتعزز من التجربة وبقى لدينا الهم الكبير ألا وهو المجتمع المدني الذي نريد أن نعرف كيف أن نخرق منه روح الوعي والمفاهيم الجديدة وحتى على المستوى الإداري.

مفاهيم جديدة نحاول نبنيها في عقول الإداريين

هناك مفاهيم جديدة نحاول نبنيها في عقول الإداريين على المستوى البسيط منها (مبدأ العمل الجماعي ، مبدأ العمل بروح الفريق ، الشراكة المجتمعية ، الشفافية) والمنهجية التي نسير عليها هي منطلق أساسي في مكافحة الفساد والسلطة المحلية إذا كانت قادرة على إدارة الشأن المحلي إدارة حديثة ومنطقية وصحيحة وفق أسس علمية ومنهجية فهي سوف تكون المنطلق الأساسي لكل القطاعات والجهات وللعمل على تقييم العملية الديمقراطية في اليمن يجب أن نكون منطقيين وواقعيين بأننا ديمقراطية ناشئة وفي وسط إقليم يكاد يكون غير متجانس ولتجسيد الوحدة الوطنية وأعيادها من خلال الاعتراف بكل منجزات الوحدة والتي كانت المنطلق الأساسي للوحدة والتحول الديمقراطي الأول الذي حصل في الوطن ويجب كذالك أن نعزز من وحدتنا الوطنية بأن نقيم الأمور تقييماً موضوعياً الذي حصل في اليمن هو تحول خرافي وأسطوري بوجهة نظري فقد كنا مجتمع قبلياً ونظاماً شمولياً في الشطرين وقفزنا قفزات كبيرة ألان أنا متأكد من أن المبادرة التي أطلقها الأخ الرئيس سوف تكون تعزيز مهم للديمقراطية وتجذيرها بشكل أفضل والحكم المحلي نوع راقي جداً ومن تجذير الديمقراطية بأنه أعطى صلاحيات بدون تحفظ وحتى المعارضة التي يجب أن تكون لها دور بناء وأن لا يكون النقد لمجرد النقد ولكن من أجل البناء ومن أهم مظاهر تجسيد الديمقراطية الوعي الديمقراطي هو الانتخابات الرئاسية والمحلية التي حصلت بشفافية ونزاهة يشهد عليها ويجد علينا عند قياس الأمور أن نقيسها بشكل منطقي على المستوى الإقليمي والجمهورية اليمنية على هذا المستوى هي نظام ديمقراطي تعددي منهجي .

الاجتماع بمنظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز انطلاقة لمكانتها

زيارة الأخ القائد / علي عبد الله صالح لمحافظة تعز هي زيارة تفقدية كما لبقية المحافظات في الجمهورية دون استثناء وجاء الاجتماع بمنظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز انطلاقة لمكانة محافظة تعز في نفس القائد علي عبد الله صالح حفظه الله وللفهم العميق لدور هذه المنظمات في تعزيز دورة السلطة المحلية حيث وأن منظمات المجتمع المدني تعتبر حلقة وصل رئيسية بين المجتمع المدني والسلطة المحلية ونحن لم نكتف بكوادر السلطة المحلية المنتخبة لتمثل المجتمع لكن فخامة الأخ الرئيس حريص كل الحرص على توسيع المشاركة المحلية والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني تعتبر دوراً فعالاً في تعزيز المشاركة الشعبية في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي إطار تنموي شامل وما تم بإذن الله الكل مشارك جزئياً أو كلياً في التنظيمات الحزبية والتنظيمية رسمياً وشعبياً ومنظما المجتمع المدني المرأة تلعب دوراً كبير ووجود وحضور كبير وبادرة الأخ الرئيس تمثل تحول نوعي في طريق إدارة الدولة وإدارة الدولة موجود لوجود السلطة المحلية ووجود التعددية الحزبية سياسية لكن الواقع يفرض تطوير وتحديث النظام الرئاسي بما يوافق ويلائم مع التحول الذي يشهده الوطن عموماً وهو سيقع استيعاب كل هل هذه التحولات التي حدثت وأهم شيء سوف يكون له أثر في تحول النظام إن شاء الله الحوار والنقاش من كافة أفراد فئات الشعب لأننا الآن انطلقنا إلى سلطة محلية والحكومة المركزية ما زالت هناك فجوة بسيطة لأن هناك مؤسسات تحتاج إلى النظر إليها بحيث تصبح اطار قومي قادر على تقديم الخدمة للمجتمع من خلال قانون السلطة المحلية أو قانون الحكم المحلي إن شاء الله تعالى والنظام الرئاسي سوف ينتج عنه تغيير المهام والوظائف بشكل أساسي ونحن الآن خليط بين نظام رئاسي ونظام برلماني وهناك الحكومة بين هذا الخليط ٣٣ وزارة لكن في ظل النظام الرئاسي سوف تتخلص الوزارات إلى مجموعة من وزارات سيادية وستلتقي بقية المهام التي تهتم الجاني الإداري إلى المؤسسات الحكم المحلي وهذا سيحدث .تنموية مستدامة لنظرة تنموية كاملة وسيحد من الفساد وتكون النتائج إيجابية وتحقيق وتبلور إدارة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح في أنصع صوره أما بالنسبة للمرأة ونحن لا نتمنى لها إلا كل التطور ولأزدها وفي الجوانب التشريعية والسياسية فهي موجودة بقوة لكن يبقى على الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تواكب الإدارة السياسية على مستوى الدولة وأنا أرى أن تتمثل الأحزاب المنافسة على المجالس المحلية والتنظيمات السياسية أن تخصص من ١٢ ٪ أو ٢٠ ٪ للمرأة فقط هذا بالنسبة من وجهة نظري وأنا أعتقد أن هذا رافد كبير للمرأة وإن شاء الله بلادنا في ظل هذه القادة السياسية من أفضل إلى أفضل ومنظمات المجتمع المدني تتميز عن بقية المنظمات التكوينية الأخرى بإسهامها لتقديم الخدمات التنموية المستدامة لتقديم خدمات تنموية بحتة سواءً كانت منظمات مجتمع مدني تعني الاقتصاد أو الزراعة أو حتى الجانب الخيري فهي تسهم بذلك من خلال تجربة السلطة المحلية ولقاء الرئيس مع منظمة المجتمع المدني يعتبر تحول نوعي في إدارة التنمية عموماً على مستوى الوطن حيث أنها شريك أساسي لا يمكن إغفاله من حسابات الإدارة عموماً وفي ظل كل التوجهات التي تحدث على المستوى الإداري والتنموي بانتهاك اللامركزية والتنمية المحلية كأسلوب إدارة ونظام حكم .